

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لترقية التشغيل والحد من البطالة في الجزائر

Small and medium-sized enterprises as a Strategic Option to Promote Employment and Reduce Unemployment in Algeria

صلاح بوقرورة¹*



Bougroura.salah@univ-batna.dz، جامعة باتنة 1 (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024-11-14	تاريخ القبول: 2025-05-23
ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد وتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2012-2022. مع تقييم مساهمتها في ترقية التشغيل والحد من البطالة باعتبارها من أهم الآليات المعتمدة من قبل الحكومة لتحقيق هذا الهدف، مع التطرق إلى التحديات التي تواجهها والاجراءات الممكنة اتخاذها لتذليل هذه التحديات بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فعاليتها في خلق فرص العمل. وقد توصل البحث إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توليد مناصب الشغل ضعيفة لا ترقى إلى ما هو مخطط له. وذلك بسبب مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بكيفية تموضعها في الاقتصاد الوطني ومنها ما يرتبط بالمشاكل والتحديات التي لا زالت تعاني منها. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التشغيل والبطالة؛ الجزائر. تصنيفات JEL : E24، M51، L25.	Abstract : This research paper aims to identify and analyze the situation of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Algeria during the period 2012-2022. It evaluates their contribution to promoting employment and reducing unemployment, given that this is one of the most important mechanisms adopted by the government to achieve this goal. The paper also explores the challenges faced by SMEs and the possible measures that can be taken to overcome these challenges in a way that increases their effectiveness in creating job opportunities. The research found that the contribution of SMEs to job creation is weak and does not meet expectations. This is due to a number of factors; including their positioning within the national economy and the problems and challenges they continue to face. Keywords: SMEs; employment and unemployment; Algeria JEL Classification : L25, M51, E24.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

شهد سوق العمل في الجزائر خلال العقود الماضية من القرن العشرين اضطرابا شديدا واختلالا حادا تمثل في الفجوة الواسعة بين العرض والطلب على العمل، وكانت أزمة البطالة من أهم مظاهر هذا الاختلال، في هذا الإطار قامت الحكومات المتتالية برسم وتنفيذ سياسات عامة للتشغيل تدرج ضمن السياسات التنموية للاقتصاد الوطني وتهدف إلى ترقية التشغيل والحد من البطالة.

والواقع أن العمل في هذا المجال لا يزال متواصلا، حيث تلتزم السلطات بخفض معدلات البطالة ورفع القدرة الشرائية، عن طريق مضاعفة فرص الشغل التي يتيحها النمو الاقتصادي، إعادة تنظيم آليات المساعدة على الإدماج المهني والتشغيل، بالإضافة الى دعم إنشاء المشاريع وريادة الأعمال وتأتي في مقدمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لقدرت هذه الأخيرة على استيعاب نسب أعلى من قوى العمل بحكم العديد من الخصائص التي تتميز بها.

انطلاقا مما تقدم تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق الاستعانة بالمؤشرات الأساسية في هذا المجال، والتي تصدر عن الهيئات الوطنية الرسمية وكذا تلك التي تصدرها المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى تقييم المساهمة الفعلية لهذا الصنف من المؤسسات في خفض معدلات البطالة وزيادة التشغيل، وكذا استعراض التحديات الجديدة التي تواجهها في هذا المجال، مع اقتراح بعض الإجراءات التي من الممكن أن تساهم في الرفع من معدلات التشغيل وبالتالي الحد من البطالة.

اشكالية البحث:

في ضوء ما سبق يتبادر إلينا التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ترقية التشغيل والحد من البطالة؟

ومن صميم هذا السؤال تشتق أسئلة فرعية تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا في الاجابة عليها ومنها:

- ماهي وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- كيف تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

- ما مدى فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية معتمدة لمعالجة اختلال سوق العمل في الجزائر؟
- هل أشكال الدعم المقدمة من طرف السلطات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافية لتحقيق الأهداف المرجوة؟

فرضيات البحث:

- تم انشاء عدد كافي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادر على تلبية احتياجات السوق المحلي وولوج الاسواق الخارجية.
- تنوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد معتبر من القطاعات بحيث تساهم في عملية التنوع الاقتصادي.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفاعلية في توليد فرص العمل والحد من البطالة.
- تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم الكافي من السلطات بالشكل الذي يتيح تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد طالي 2009: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين المردود الضئيل وكيفية التفعيل

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التحقق من مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة إحدى أبرز معضلات التنمية الاقتصادية في الجزائر، والمتثلة في تفشي البطالة، كما هدف إلى اقتراح سبل فعالة لتعزيز هذا الدور وتفعيل مساهمة هذه المؤسسات بشكل أكثر فاعلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجهود التي بذلتها الدولة عبر أجهزة دعم التشغيل، رغم أهميتها، لم تحقق الأثر المرجو في تقليص معدلات البطالة، إذ لا يزال تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودًا. وتؤكد النتائج أن تفعيل هذا الدور يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة، ومجموعة من السياسات التحفيزية النوعية، من شأنها أن تجعل من هذه المؤسسات رافعة استراتيجية حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

دراسة عمر بن دادة 2017: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة

تناولت الدراسة إشكالية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من ظاهرة البطالة، وذلك في سياق التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، خاصة مع الانتقال إلى اقتصاد السوق وما تبعه من تداعيات أبرزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة برامج الخصخصة والتسريح الجماعي للعمال. وقد ركز الباحث على تقييم واقع هذه المؤسسات من حيث قدرتها التشغيلية ومدى فعاليتها في خلق فرص عمل مستدامة. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم التقدم المسجل في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف، لا تزال جهود دعم هذا القطاع دون المستوى المطلوب، وتواجه البطالة في الجزائر تحديات هيكلية تتطلب إصلاحات عميقة، يكون في صلبها تطوير PME لتصبح فعليا قاطرة للتنمية ومصدراً دائماً للتشغيل.

الفجوة البحثية:

تحاول الدراسة تغطية الفجوة البحثية من خلال التحليل العميق لعلاقة التوزيع الجغرافي والقطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعاليتها التشغيلية، مع تقديم مقارنة كمية نوعية قائمة على مؤشر الكثافة، وتحليل زمني طويل الأجل (2012-2022)، مع مقترحات تطبيقية جديدة على المستوى الوطني.

هيكل البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث وعملاً بالمنهج العلمي الصحيح تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية على

النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التشغيل بالجزائر.

2. الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة أساسية في مجموعة أدوات الإدارة الاقتصادية لأي حكومة، تتميز عن كبريات المؤسسات بمجموعة من الخصائص وتقدم مجموعة من المزايا، وفيما يلي سوف نتطرق إلى مفهومها، أهميتها وكذا الخصائص التي تميزها.

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لا يزال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف المختصون حول إيجاد تعريف موحد لها، والواقع أن صعوبة تحديد

تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون القطاع، ترجع إلى جملة من المعوقات من أهمها: اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، تنوع النشاط الاقتصادي، وكذلك تعدد المعايير المستخدمة في التعريف حيث يتم عادة اعتماد نوعين من المعايير في التعريف المعايير الكمية والمعايير النوعية.

انطلاقاً مما تقدم سوف نحاول تقديم مجموعة من التعاريف، سواء التي تم صياغتها من قبل المنظمات الدولية أو تلك التي قام المشرع الجزائري بوضعها.

- تعريف الاتحاد الأوروبي: (براشن، 2018، صفحة 217)

في وقت سابق كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية 1996، لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب توصية 2003، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005، ويمكن تلخيص تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
المتوسطة	>250	>50 مليون أورو	>43 مليون أورو
الصغيرة	>50	>10 مليون أورو	>10 مليون أورو
الصغيرة جدا	>10	>2 مليون أورو	>2 مليون أورو

المصدر: ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، ص 217.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار نوعي واحد يتمثل في الاستقلالية، أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأس مال المؤسسة محل التعريف على 25% كحد أقصى، وثلاثة معايير كمية منها عدد العمال كمؤشر اقتصادي (غير نقدي) و رقم الأعمال ومجموع الميزانية كمؤشرين نقديين.

- تعريف البنك الدولي: (بوشرف، 2014، صفحة 174)

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

- **المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

- تعريف المشرع الجزائري: (القانون 02-17، المؤرخ في 10 جانفي 2017)

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار القانون 02-17، حيث نص بشكل عام في المادة 05 على "أن تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات، بحيث تشغل من 1 الى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وأنها تستوفي معيار الاستقلالية"، ويمكن تناول تعريف المشرع الجزائري بشكل أكثر تفصيلا على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
المتوسطة	من 50 الى 250	من 400 مليون الى 4 ملايين دينار	من 200 مليون الى 1 مليار دينار
الصغيرة	من 10 الى 49	من 40 الى 400 مليون دينار	من 20 الى 200 مليون دينار
الصغيرة جدا	من 1 الى 9	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القانون 02-17 المتعلق القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح مما تقدم أن المشرع الجزائري قد اعتمد تصنيف الاتحاد الأوروبي، اذ يركز التعريف على ثلاثة معايير كمية منها عدد العمال و رقم الأعمال ومجموع الميزانية، الى جانب معيار نوعي واحد وهو معيار الاستقلالية.

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلافها من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا مهما في الاقتصاد، ويمكن ايجاز هذه الخصائص كما يلي:

- **سهولة التأسيس:** اجراءات تكوينها تكون مبسطة، مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها.
- **الفعالية في التسيير:** تتبع في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد بل بالسهولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، وتستطيع الادارة المسيرة تطبيق كل ما يتعلق بمقولة "الصغير فعال".
- **المرونة:** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وذلك لتكيفها مع محيطها بشكل أسرع.

2.3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تولي معظم الدول اهتمام خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما يمكن أن تقدمه من مزايا نوجز أهمها في النقاط التالية.

- زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل، وذلك راجع الى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات من جهة، ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبرى من جهة أخرى، بالإضافة الى أنها تساهم في استحداث مناصب شغل غير مباشرة عن طريق تنشيط القطاعات الاخرى المرتبطة بها. (بلمهدي، 2021، صفحة 471)

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة أكبر على استيعاب نسب أعلى من قوى العمل، ذلك أنها لا تستخدم الآلات الحديثة التي تعوض القوة البشرية من جهة، وللنمط الاجتماعي المرتبط بنشاطها من جهة أخرى، حيث تميل الى تشغيل الاقارب والاصدقاء دون اشتراط شهادات رسمية. (قوقح، 2006، صفحة 197)

- ترقية الصادرات:

إن الخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التحسين الدائم للجودة وانخفاض التكاليف مع امكانيات الابداع المطبقة باستمرار، جعل منها مدخلا هاما لترقية الصادرات، حيث شكلت مساهمتها في صادرات بعض الدول الاسيوية معدلات عالية جدا، 60% في الصين، 65 % في تايلاند و 40 % في كوريا الجنوبية. (بن نذير، 2011، صفحة 12)

- تحقيق التنمية الاقليمية والتوازن الجهوي:

إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توطينها بحسب خصوصياتها واحتياجات كل جهة، وبالتالي تساعد على خلق توازن تنموي و جهوي في المناطق الريفية والنائية واعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة الى المدن الكبرى.

3. وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أعطت الجزائر أولوية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ مطلع التسعينات الى غاية يومنا هذا، فقد شهدت هذه المؤسسات تطورا سريعا وملحوظا في السنوات الأخيرة، نتيجة الظروف المهيأة والدعم الذي تلقتة من قبل السلطات الجزائرية.

3.1. الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2022:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين أشخاص معنويين وأشخاص طبيعيين، ويتضمن الجدول الموالي الوضعية الاجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في آخر حصيلة احصائية للقطاع.

الجدول رقم (03): الوضعية الاجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لسنة 2022

النسبة المئوية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المؤسسات ص و م الخاصة		
56.09	762.769	شخص معنوي
43.89	596.811	شخص طبيعي وتضم كل من:
20.06	272.726	مهن حرة
23.83	324.085	نشاطات حرفية
99.98	1.359.580	المجموع 1
المؤسسات ص و م العمومية		
0.02	223	شخص معنوي
0.02	223	المجموع 2
100	1.359.803	المجموع الكلي

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، النشرة الاحصائية رقم 42.

يتضح من الجدول أن القطاع الخاص يهيمن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99.98% ، على أن النسبة المتبقية المقدرة بـ 2% تعود للقطاع العام، بالإضافة الى أن النسبة الأكبر من هذه المؤسسات ذات شخصية معنوية اذ فاقت النسبة 56%، في حين شكلت المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية ما نسبته 44%.

3.2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية:

من خلال المعطيات التي تقدمها وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني نجد أن هناك تغيرات في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة الى اخرى، والواقع أن المؤسسات الخاصة تفوق بكثير المؤسسات العامة، حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة زيادة مؤسسات القطاع الخاص وخصوصة مؤسسات القطاع العام.

ويبين الجدول الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من

2012 الى 2022 وذلك حسب الطابع القانوني لهذه المؤسسات (خاصة وعامة):

الجدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية (2012-2022)

البيان	القطاع الخاص		القطاع العام	المجموع
	أشخاص معنويون	أشخاص طبيعيون		
2012	609344	464892	267	711832
2013	635090	142169	557	777816
2014	496989	159960	542	852053
2015	537901	396136	532	934569
2016	575906	446325	390	1022621
2017	609344	464892	267	1074503
2018	643493	498109	261	1141863
2019	671267	521829	243	1193339
2020	689383	541461	229	1231073
2021	720495	565645	225	1286365
2022	762769	596811	223	1359803

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42.

يتضح من خلال الجدول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل الحصة الأكبر مقارنة مع مؤسسات القطاع العام والصناعات التقليدية، وهي في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب النشاطات التقليدية، عكس مؤسسات القطاع العام فهي في تراجع مستمر وذلك نتيجة عملية الخصخصة، وبصفة عامة فإن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فقد قدر سنة 2012 بـ 711.832 مؤسسة ليستمر بعدها في الارتفاع حتى العام 2022 أين قدر بـ 1.359.803 مؤسسة، وهو تطور واضح يمكن أن يعزى إلى السياسات التي تتبعها الدولة والتي تهدف إلى ترقية هذا القطاع، بتقديم جميع أشكال الدعم، سواء المتعلقة بالتمويل، الاعفاءات والمزايا الجبائية أو الاستشارة والمرافقة.

3.3. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن:

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع جهات الوطن، لكن تختلف كثافتها من منطقة الى أخرى، وذلك حسب الطبيعة المناخية لهذه المناطق والكثافة السكانية لها والامكانيات المتاحة أمام المستثمرين لإنشاء وإقامة المشاريع بها.

والجدول والرسم البياني المواليين يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمختلف جهات الوطن من سنة 2012 الى نهاية السداسي الأول لسنة 2022:

الجدول رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن (2012-2022)

البيان	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2012	248 985	59.26	128316	30.54	42816	10.19
2013	316364	68.86	102533	22.31	40517	8.82
2014	344405	69.29	108912	21.91	43672	8.8
2015	373337	69	118039	22	46525	9
2016	400615	69.56	125696	21.83	49595	8.61
2017	424659	69.69	133177	21.86	51508	8.45
2018	447817	69.59	141465	21.98	54211	8.42
2019	830438	69.59	262340	21.98	100561	8.43
2020	856779	69.60	270736	21.99	103558	8.41
2021	894882	69.57	283416	22.03	108068	8.40
2022	945153	69.51	300745	22.12	113905	8.38

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 22-24-26-28-30-32-34-

36-38-40-42.

يتضح من خلال الجدول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز بشكل أكبر في المناطق الشمالية من الوطن مقارنة بالهضاب العليا و الجنوب، ويرجع هذا بداية إلى توزيع السكان في حد ذاته حيث يتمركز حوالي 90% من الجزائريين في المناطق الشمالية، أما المناطق الجنوبية والتي تشكل المساحة الأكبر من البلاد فلا تتجاوز النسبة 10% (عميرة، 2011، صفحة 185)، وهذا يرجع لتوافر الشروط المناسبة للعمل والظروف المناخية الجيدة ووفرة جميع الامكانيات المتاحة والقرب من الهيئات

الإدارية، فكلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب نلاحظ تراجع كبير في عدد المؤسسات، غير أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب حقق زيادات مقبولة انطلاقا من سنة 2019 وهو ما يمكن تفسيره بنية الحكومة في تحقيق النمو المتوازن عبر مناطق الوطن واعمار المناطق الجنوبية من قبيل منح التحفيزات الجبائية وغيرها من التسهيلات الأخرى.

3.4. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط:

تنوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويختلف هذا التوزيع من قطاع الى آخر وذلك حسب النشاط الأكثر ممارسة وأهميته بالنسبة للدول والمجتمع. والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها خلال الفترة من 2012 الى 2022:

الجدول رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط (2012-2022)

البيان	الزراعة		الطاقة و المناجم		البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الخدمات		الصناعات التقليدية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2012	4006	1.02	1956	0.5	135752	34.65	63890	16.31	186157	57.52	-	-
2013	4277	1.02	2052	0.49	142222	33.85	67517	16.07	204049	48.57	-	-
2014	4616	1	2259	0.49	150910	32.85	73037	15.90	228592	49.76	-	-
2015	5626	1.04	2639	0.49	168557	31.31	83701	15.55	277379	51.52	-	-
2016	6130	1.06	2767	0.48	174848	30.36	89597	15.56	302564	52.54	-	-
2017	6599	1.08	2887	0.47	179303	29.43	94930	15.58	325625	53.44	-	-
2018	7168	0.63	2985	0.26	185137	16.21	99938	8.75	585983	51.32	260652	22.83
2019	7481	0.63	3066	0.26	190170	15.94	103693	8.69	614375	51.48	274554	23.01
2020	7690	0.62	3115	0.25	193965	15.76	106121	8.62	625999	50.85	288724	23.45
2021	8010	0.62	3243	0.25	199331	15.50	109991	8.55	662185	51.48	303605	23.60
2022	8404	0.62	3371	0.25	204452	15.04	115992	8.53	703499	51.74	324085	23.83

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-

42-40.

يتضح من خلال الجدول بأن هناك تركيز شديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بحيث تجاوزت النسبة 50% في أغلب السنوات، مع تسجيل نمو متواصل للقطاع فقد انتقل عدد مؤسساته من 186157 مؤسسة إلى 703499 مؤسسة نهاية العام 2022، وهو ما يمكن تفسيره بانخراط الجزائر ضمن التوجه العالمي المتزايد نحو الاعتماد على قطاع الخدمات، ومن ثم تزايد إقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع، ونفس الشيء ينطبق على باقي القطاعات فتعداد المؤسسات في تزايد

مستمر من سنة الى أخرى، ورغم هذا التزايد المستمر يبقى قطاع الطاقة والمناجم هو أضعف القطاعات، وهذا راجع لأسعار البترول بعد الأزمة الأخيرة بالإضافة الى احتكار الدولة لهذا القطاع.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التشغيل بالجزائر:

قامت الحكومات المتتالية برسم وتنفيذ سياسات عامة للتشغيل تندرج ضمن السياسات التنموية للاقتصاد الوطني وتهدف الى ترقية التشغيل والحد من البطالة، والواقع أن العمل في هذا المجال لايزال متواصلا، حيث تلتزم السلطات بخفض معدلات البطالة ورفع القدرة الشرائية، عن طريق مضاعفة فرص الشغل، وذلك عن طريق دعم إنشاء المشاريع خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل، وذلك راجع الى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات من جهة، ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبرى من جهة أخرى، بالإضافة الى أنها تساهم في استحداث مناصب شغل غير مباشرة عن طريق تنشيط القطاعات الاخرى المرتبطة بها. (بلمهدي، 2021، صفحة 471)

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بقدرة أكبر على استيعاب نسب أعلى من قوى العمل، ذلك أنها لا تستخدم الآلات الحديثة التي تعوض القوة البشرية من جهة، وللنمط الاجتماعي المرتبط بنشاطها من جهة أخرى، حيث تميل الى تشغيل الاقارب والاصدقاء دون اشتراط شهادات رسمية. (قوقح، 2006، صفحة 197)

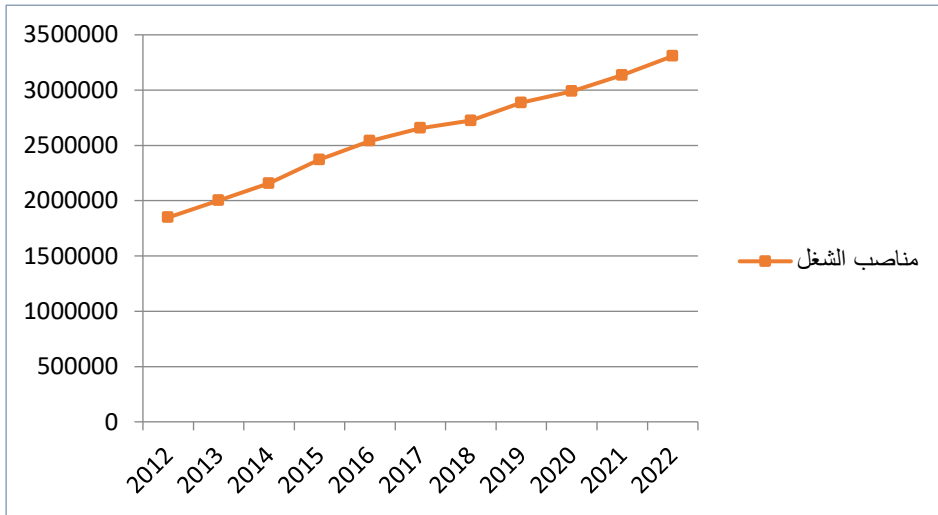
ويبين الجدول الموالي مناصب الشغل التي تتكفل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفيرها في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى نهاية 2022.

الجدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل للفترة (2012-2022)

2016		2015	2014	2013	2012	السنة
2540698		2371020	2157232	2001892	1848117	مناصب الشغل
7.16		9.91	7.76	8.32	-	معدل النمو%
2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة
3307821	3134968	2989516	2885651	2724264	2655470	مناصب الشغل
5.46	4.87	3.60	5.92	2.59	4.52	معدل النمو%

المصدر: وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 22-24-26-28-30-32-34-36-38-40-42.

الشكل رقم (01): تطور عدد مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2012-2022)

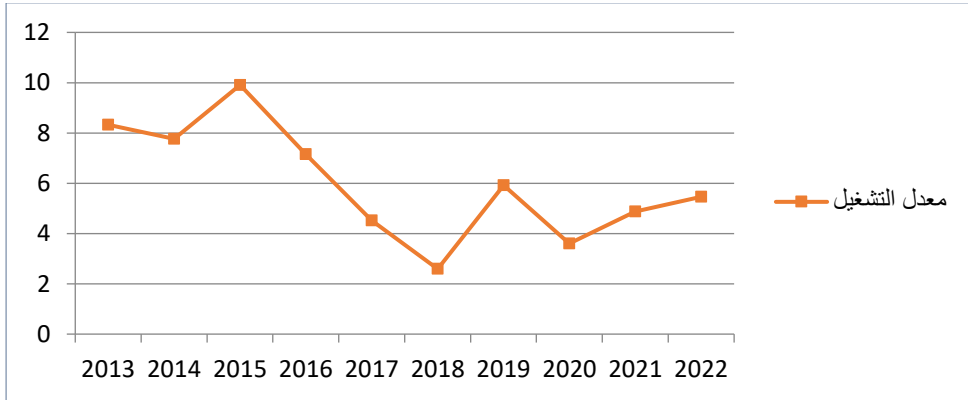


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

يتضح من خلال أرقام الجدول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد إحدى الدعائم الأساسية للسياسات الحكومية الرامية الى القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل، فهي تعد من القطاعات الموفرة للعمل، بحيث عرف عدد العمال في هذا القطاع ارتفاع متزايد ومستمر من سنة الى أخرى، فبعد أن كان عدد المناصب سنة 2012 مقدرا بـ 1848117 منصب شغل ارتفع في السنوات الموالية ليصل الى ما يقدر بـ 3307821 منصب نهاية العام 2022، وهذه الزيادة تعود الى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة خلال هذه السنوات نتيجة الدعم الذي تتلقاه من قبل السلطات في سبيل إنشاء مشاريع تعمل على امتصاص البطالة واستحداث مناصب شغل. كما يتضح من خلال البيانات المتاحة أن معدلات التشغيل على مستوى هذه المؤسسات متقاربة خلال السنوات الأولى حيث تتراوح بين 7% و 8% خلال الفترة الممتدة من 2012 وحتى 2016 مع تسجيل انخفاض ملحوظ خلال السنوات الموالية أي من سنة 2014 وحتى العام 2021، والسبب في ذلك يعزى الى جائحة كوفيد19 واجراءات الغلق التي أدت الى توقف العديد من المشاريع وخطوط النقل وغيرها من النشاطات الأخرى، بالإضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي التي عرفتھا البلاد في الفترة ذاتھا والتي أدت في مجملھا الى تسريح عدد كبير جدا من العمال.

الشكل رقم (02) : تطور معدلات التشغيل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2013-2022



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

والواقع أن الحكم على مدى فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل يقتضي احتساب العدد الاجمالي للعمال المستخدمين على مستوى هذا الصنف من المؤسسات نسبة الى اجمالي السكان المشتغلين، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (08) : اليد العاملة المشغلة على مستوى PME نسبة إلى إجمالي السكان المشتغلين للفترة (2012-2022)
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مناصب الشغل التي توفرها PME	848.117.1	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2.540.698	2.655.470
اجمالي السكان المشتغلون	10.170.000	10.788.000	10.239.000	10.594.000	10.845.000	10.858.000
النسبة	% 18.17	% 18.54	% 21.06	% 22.38	% 23.42	% 24.45
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	
مناصب الشغل التي توفرها PME	2.724.264	2.885.651	989.516.2	3.134.968	3.307.821	
اجمالي السكان المشتغلون	11.001.000	11.281.000	1.490.000	1.545.000	1.669.000	
النسبة	% 24.76	% 25.57	% 21	% 21	% 20	

- وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، التقارير السنوية 22-42.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الحصيلة الاحصائية 1962-2019.

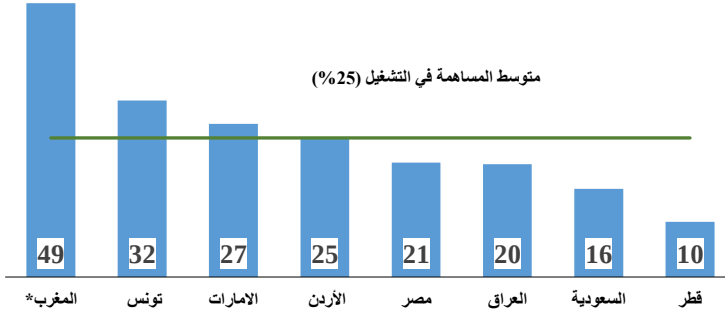
تشير البيانات المتاحة والنسب المحسوبة بالجدول رقم (08) إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على المستوى الوطني عرفت زيادات متتالية بنسب ضئيلة، حيث انتقلت من 18.17% سنة 2012 إلى 25.57% سنة 2019 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة، وهي نسب متقاربة مع تلك المسجلة على مستوى العديد من الدول العربية على غرار مصر، الأردن والامارات، على أنها أقل من تلك المسجلة في دول الجوار على غرار تونس والمغرب. وهو ما يتضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (03): مساهمة PME في خلق مناصب الشغل بالدول العربية لسنة 2022

المساهمة في التشغيل



متوسط الدول العربية 25%



المصدر : صندوق النقد العربي، واقع إحصاءات المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومجالات التطوير، الاجتماع التاسع، مبادرة الإحصاءات العربية "عربسات"، 09-10 نوفمبر 2022.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر تقترب من تلك المسجلة على مستوى العديد من الدول العربية والتي تتراوح بين 10% و 27%، على أنها أقل بكثير من النسب المسجلة بدول الجوار كما هو الحال بالنسبة لدولة تونس أين تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 32 % من إجمالي اليد العاملة ودولة المغرب التي يساهم فيها هذا الصنف من المؤسسات بنسبة 50 % من إجمالي المشغلين.

ولتأكيد التحليل السابق يمكن دعم المقارنة بدول تعد رائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الصين، ماليزيا، ودول الاتحاد الأوروبي، أين يعتبر هذا الصنف من المؤسسات بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد. ففي الصين تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في الحفاظ على الديناميكية الاقتصادية وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. حيث تساهم بنحو 50% من إيرادات الضرائب، و 60% من الناتج المحلي الإجمالي، و 70% من الابتكار التكنولوجي، و 80% من العمالة الحضرية. في عام 2022 كان هناك حوالي 52 مليون شركة صغيرة ومتوسطة في الصين، وبلغ متوسط عدد الشركات المسجلة

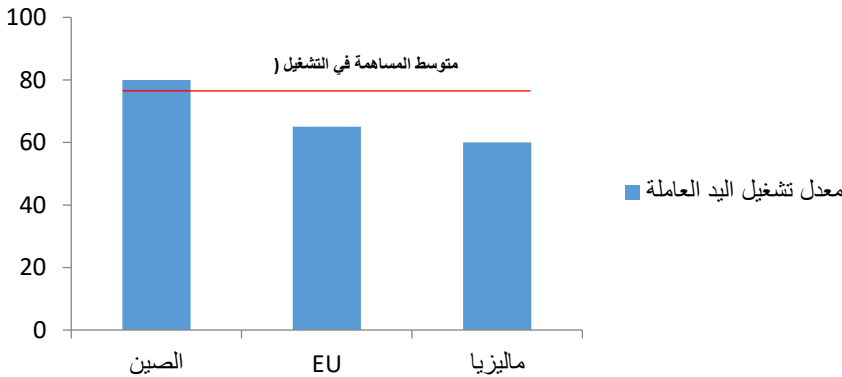
حديثًا 23800 يومياً. أما في دول الاتحاد الأوروبي وكما هو الحال في الصين، تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد في قطاع الأعمال غير المالي، ففي عام 2022 كان هناك حوالي 24.3 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشطة في الاتحاد الأوروبي تمثل 99.8٪ من جميع المؤسسات، وأكثر من 65٪ من إجمالي العمالة، و53٪ من إجمالي القيمة المضافة. وتقدر المفوضية الأوروبية أن حوالي 600000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أوروبية تشارك في التجارة الدولية خارج السوق الموحدة (Eusmecentre, 24 August 2023). وفي ماليزيا تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95٪ من إجمالي المؤسسات التجارية، وتساهم بأكثر من 40٪ من إجمالي الناتج، وأكثر من 60٪ من إجمالي العمالة، وأكثر من 45٪ من إجمالي القيمة المضافة منذ عام 2000. وبناء على ذلك تواصل الحكومة الماليزية دعمها لتطوير وتوسيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي لها تأثير قوي على توسيع التباين الاقتصادي للاقتصاد الوطني. (Jegatheswaran Ratnasingam, 2021, p. 03)

الشكل رقم (04): مساهمة PME في خلق مناصب الشغل في كل من الصين، الاتحاد الأوروبي وماليزيا.

المساهمة في التشغيل



متوسط الصين، ماليزيا والاتحاد الأوروبي 69%



المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقاً مما تقدم يحث العولم السلطات الجزائرية قد اوتت اسميه دبرى نقصاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لخلق القيمة المضافة وتوليد مناصب الشغل، وهو ما يظهر من خلال جميع أشكال الدعم المقدمة، سواء المتعلقة بالتمويل، الاعفاءات والمزايا الجبائية أو الاستشارة والمرافقة، غير أن

النتائج المحققة في هذا المجال تبقى بعيدة جدا عما هو منتظر، خاصة اذا ما قورنت بتلك التي يحققها هذا الصنف من المؤسسات على مستوى الدول المتقدمة أو حتى في بعض دول الجوار. وهو الأمر الذي يمكن ايعازه إلى جملة من الاسباب من أهمها قلة عدد هذه المؤسسات في مقابل الكثافة السكانية الكبيرة، وبالتالي صعوبة تلبية حاجيات السكان وامتصاص البطالة، إضافة إلى مجموعة من التحديات الأخرى المتعلقة بالتمويل والتسويق والجانب اللوجستي، وكذلك العوائق التعليمية والثقافية وغيرها، والتي تحول جميعها دون تحقيق الأهداف المرجوة.

5. خاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الحد من البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، فمرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية تجعلها قادرة على استحداث مشاريع وخدمات تلبي احتياجات السوق المتغيرة باستمرار، وبالتالي تساهم هذه المؤسسات في امتصاص الأيدي العاملة، خاصة بين الشباب والخريجين الجدد، وتقلل من معدلات البطالة. وبناء على ذلك قامت الجزائر بدعم هذا الصنف من المؤسسات بتقديم جميع أشكال الدعم، سواء المتعلقة بالتمويل، الاعفاءات والمزايا الجبائية أو الاستشارة والمرافقة. بالرغم من ذلك لاتزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات الواجب تذليلها للوصول إلى الأهداف التي تلتزم السلطات بتحقيقها وعلى رأسها خفض معدلات البطالة ورفع القدرة الشرائية، عن طريق مضاعفة فرص الشغل.

النتائج:

من خلال قيامنا بهذا البحث خاصنا إلى جملة من النتائج التي مكنتنا من اختبار فرضياته والتي نوجز أهمها في النقاط التالية:

- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، غير أن هذا العدد يبقى غير كافي لتلبية حاجيات السكان وامتصاص البطالة، وهو ما يتضح عند احتسابه في مقابل الكثافة السكانية أو ما يعرف بمؤشر الكثافة.

- تركز واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات أين تجاوزت النسبة 50 % في أغلب السنوات، وهو قطاع أقل توليدا لفرص العمل مقارنة بالقطاعات الصناعية، كما أن هذا التركيز القطاعي يضعف من دور هذه المؤسسات في خلق نموذج اقتصادي حديث قائم على التنوع الاقتصادي.
- تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل بالجزائر غير كافية مقارنة مع ما هو منتظر من نتائج، ويتضح هذا الأمر بشكل أكبر إذا تمت مقارنة عدد مناصب الشغل بتلك التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى دول أخرى على غرار الصين، خاصة وأن مؤشر الكثافة بين الدولتين متقارب حيث يقدر بـ 35% .
- بالرغم من جميع أشكال الدعم المقدم لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من عدة مشاكل وتحديات على غرار المنافسة الشديدة، محدودية التمويل، التغيرات التكنولوجية المتسارعة، بالإضافة إلى المشاكل التسويقية واللوجستية.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- إنشاء نسيج مؤسسي حقيقي يتضمن عدد مقبول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يتوافق مع عدد السكان، بمعنى تحقيق مستويات أعلى فيما يتعلق بمؤشر الكثافة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدد المؤسسات لكل 100 فرد) .
- وضع الآليات الكفيلة بإعادة النظر في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط، بحيث يتركز نشاطها في عدد محدود من القطاعات، مع غياب شبه تام في قطاعات أخرى.
- إعادة ضبط مستويات المساعدات المالية وفقا للهدف المراد تحقيقه من طرف المؤسسة، فمثلا هناك مؤسسة تطمح إلى الابتكار، وأخرى تطمح إلى تحقيق هدف الولوج إلى الأسواق الخارجية، وفي نفس السياق توصي الدراسة بإنشاء صندوق أو بنك مستقل مخصص لتمويل ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة تذليل الصعوبات المرتبطة بالتسويق بالإضافة الى مشاكل النقل والإمداد والتي تعاني منها الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني وكذلك على المستوى المحلي.
- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك كما ورد بالقانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الصين، ماليزيا، تايلاند، كوريا الجنوبية وغيرها، مع ضرورة تكييف هذه التجارب بما يتوافق مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري.

6. قائمة المراجع:

- القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
الجريدة الرسمية، العدد 02.
- براشن وي. ع. (2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03.
- بلمهدي وي. (2021). دراسة تحليلية لواقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 01.
- بن نذير ون. (2011). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة الابداع، العدد 01.
- بوشرف ج. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني .مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد 04.
- بوعويضة وس. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للحد من البطالة في الجزائر .مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17.
- داود غديري و. (2023). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين ارهاصات النهوض ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني .مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01.
- عميرة ج. (2011). اشكالية التوزيع السكاني في الجزائر .مجلة الباحث، العدد 03.
- قوقح ون. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق .مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10.
- قوقح ون. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق .مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10.

مشعلي, ص. م. (2019). نحو تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي لتحقيق

التنمية المحلية. مجلة بحوث الادارة والاقتصاد, المجلد 01، العدد 01.

Eusmecentre. (24 August 2023). **SMEs in China: 2023 Policy Environment Report.** Récupéré sur <https://www.eusmecentre.org.cn/publications/smes-in-china-2023-policy-environment-report/>

Jegatheswaran Ratnasingam, H. a. (2021). **success factors of sme in the malaysian furniture inudustry:discerninq the growth of entrepreneurs.** BioResources, vol 16.